الفصل الثانى

التصحيف والتحريف وضعف الرسم العربى

معنى التصحيف والتحريف

« التصحيف والتحريف » لفظتان بينهما صلة حميمة ، وقد جمعهما العلماء أحياناً عنواناً لمؤلف واحد ، كما فعل أبو أحمد العسكرى فى مؤلفه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » وكما فعل من بعده الصفدى فى كتابه الموسوعى « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » وقد شرح « التهانوى » فى « كشاف اصطلاحات الفنون » المقصود منهما فى مكان واحد .

وتعود الصلة بين اللفظتين ـ مع التجاوز عما فيهما من جناس لفظى ـ إلى أن مجال البحث فيهما ـ كما فهمه المتقدمون من العلماء ـ واحد ، هو البحث عن الخطأ الذى يحدث فى نطق الكلمة العربية نتيجة الخطأ الإملائى فى قراءة الحروف المكتوبة ، سواء أكان الخطأ فى نقط الحروف أم شكلها أم تبادلها الأمكنة .

فالتصحيف والتحريف مظهران للخطأ فى قراءة الخط المكتوب ، ويترتب على ذلك نطق كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى ، لكنها غير الكلمة التى قصدها صاحبها حين نطق بكلامه ، أو نطق كلمة ذات بنية محرفة فى صيغتها ، ويرجع تحريفها إلى التغيير فى حروفها أو شكلها ، بل إن مؤلفات « التصحيف والتحريف » قد ورد فيها أحياناً أمثلة ـ وإن كانت قليلة ـ لأخطاء إعرابية تعود أيضاً إلى الخطأ فى الكتابة أو التوسع فى فهم

ما يطلق عليه « التحريف » بما يشمل ما يطلق عليه اسم « اللحن » ، ويتضح هذا المظهر الأخير فى كتاب الصفدى (ت ٧٦٤) « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » إذ أورد كثيراً من أمثلة (اللحن) فى كتابه ، ويؤيد هذا نصا ما أورده فى بداية هذا الكتاب من أنه نقله من السابقين عليه ، وقال « لم يكن لى فى هذا غير التهذيب وحسن الرصف فى التبويب إلا ما يتخلل أثناء ذلك من تفسير وتقييد وتقرير وتمهيد » وقد عدد ما اعتمد عليه من كتب السابقين ، وكان منها ما هو نص فى « لحن العوام » مثل « ما تلحن فيه العامة » للزبيدى ، و « تثقيف اللسان » لابن مكى و « درة الغواص » للحريرى و « تقويم اللسان » لابن الجوزى الخ . . . ، فما صنعه الصفدى يحتمل أمرين : الرغبة فى تضخيم كتابه فأورد فيه ما يتعلق « باللحن » أيضاً وإن لم يكن من « التصحيف والتحريف » أو التوسع فى فهم المقصود « بالتحريف » بما يشمل اللحن أيضاً ، وسواء أكان هذا أم ذاك ، فإن ما يهم فى هذا الموضع أن الصفدى قد أورد فى كتابه كثيراً من أمثلة « اللحن » وأن غيره من سابقيه قد ورد ذلك عنهم على قلة .

لكن . . ليس معنى ما تقدم أن كل واحدة من اللفظتين « التصحيف والتحريف » لم تكن تستخدم إلا ومعها الأخرى ملازمة لها ، فإن لفظة « التصحيف » استخدمت وحدها كثيراً فى مواقف الخطأ فى القراءة التى رويت أمثلتها عن علماء القرن الثانى الهجرى ، مما نقلته إلينا كتب الأدب العامة أو الكتب المؤلفة نصاً فى موضوع « التصحيف والتحريف » فيما بعد ، وقد جاءتنا عناوين تلك المؤلفات مقتصرة على تلك اللفظة وحدها ، وأقدمها - فيما أعلم - « ما صحف فيه الكوفيون » للصولى (ت ٣٣٥) و « التنبيه على حدوث التصحيف » لحمزة بن الحسن الأصبهانى « ت ٣٦٠ »

ويبدو أن كلمة « التصحيف » استخدمت وحدها أولا فى وصف خطأ القراءة لما هو مكتوب ، ثم انضمت إليها فيما بعد كلمة « التحريف » مع تداخل المقصود منهما ، أو تخصيص كل واحدة منهما بنوع من خطأ القراءة — كما سيتبين بتفصيل فيما بعد .

هذه مقدمة عامة عن لفظتى « التصحيف والتحريف » من حيث الصلة بين معنييهما واستخدام العلماء لهما ؛ لندرج من ذلك إلى بيان الأمور الآتية عن هذين المظهرين من مظاهر الخطأ فى اللغة من وجهة نظر علمائنا الأقدمين :

١ — التحديد النظرى لمعنى التصحيف والتحريف .

٢ — سبب وقوع ذلك فى الكتابة العربية خاصة .

٣ — علاقة مظاهر الخطأ التى ترتبت على ذلك فى المعنى والبنية والإعراب بالبحث فى اللغة ، مع أنها تعود أصلا إلى رسم الكتابة .

وقبل ذكر ما قاله العلماء عن معنى « التصحيف والتحريف » ينبغى أولا معرفة أنواع التغيير التى يمكن أن تحدث فى قراءة الكتابة العربية ، ويترتب عليها رواية خاطئة ، وهى أربعة يوضحها الجدول الآتى :

تغيير فى النقط		تغيير فى الحركات		تغيير فى الحروف		تغيير فى الإعراب
الكلمة	مقابلها	الكلمة	تغييرها	الكلمة	تغييرها	
الثوم	النوم	جُمهور	جَمهور	ألماس	ألمظ	لو قرأ قارىء فى المصحف (أن الله برىء من المشركين و رسوله) بكسر اللام فى (رسوله)
العسل	الغسل	دِمَشق	دِمِشق	ببغان	بغبغان	
رحل	رجل	عِفريت	عُفريت	رجل	راجل	
عم	غم	رَصاص	رُصاص	عن الله عز وجل	عن الله عن رجل	
القاصية	القاضية	قِنديل	قَنديل	سرانه	شوانه	

وهذه النماذج السابقة قد ورد لها مواقف ونصوص تؤيدها ليس هنا مجال ذكرها ، فإن القصد من ذكرها هنا إيضاح أنواع التغيير تمهيداً لإيراد آراء العلماء عن التصحيف والتحريف .

● قال حمزة الأصفهانى : أجاب أهل المعانى فى معنى التصحيف فقالوا : أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراده كاتبه وعلى غير ما اصطلح عليه فى تسميته ، وأما لفظ « التصحيف » فإن أصله ـ فيما زعموا ـ أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير ، فيقال عندها : قد صحفوا فيه ، أى : رووه عن الصحف ، ومصدره (التصحيف) مفعوله (مصحف) فأما (المِصْحَف) فأخوذ من (أصحف إصحافاً) وأصله أن الصحف جمعت فيه ، فقيل : قد أصحف ـ ولو سمى التصحيف تغييرا أو تبديلا جاز[1] .

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٦ .

• قال أبو أحمد العسكرى : فأما معنى قولهم (الصحفى والتصحيف) فقد قال الخليل : إن الصحفى الذى يروى الخطأ على قراءة الصحف بأشباه الحروف[١] .

• قال المراكشى : المخالفة فى الحديث إن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط ، فإن كان ذلك بالنسبة للنقط فالمصحف ، وإن كان بالنسبة للشكل فالمحرف ، وأما اللحن فما يرجع للإعراب[٢] .

• قال التهانوى : قالوا : مخالفة الراوى للثقات إن كانت بتغيير الحروف أو الحروف مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط يسمى ذلك الحديث (مصحفاً) وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب سمى (محرفا) وابن الصلاح وغيره سمى القسمين (محرفا)[٣] .

ومن هذه الروايات الأربع لا يخرج المرء بتحديد حاسم موحد للمقصود بكل من التصحيف والتحريف ، ولا يخرج كذلك بتحديد حاسم لما يشمله التصحيف والتحريف من أنواع التغيير السابقة ، إذ أن الذى يفهم من حديث الأصفهانى والعسكرى عن « التصحيف » أنه كما قال أولهما نصاً « ولو سمى التصحيف تغييراً أو تبديلا جاز » فهو إذن مطلق تغيير أو تبديل فى قراءة الشىء على غير ما أراده كاتبه ـ كما عرفه الأصفهانى ـ أو رواية الخطأ على قراءة الصحف بأشباه الحروف ـ كما عرفه العسكرى رواية عن الخليل ـ سواء أكان ذلك فى النقط أم الشكل أم الحروف .

لكن المراكشى يفرق فيما تناوله من التغيير الذى يحدث للحديث

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص١٣ .
(٢) منع المغيث فى جواز اللحن فى الحديث ص ٥
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ج ٣ ص ٨٣٦ .

بين التصحيف والتحريف ، بأن أولهما يكون فى تغيير النقط فقط ، وأما ثانيهما فيكون فى الشكل ، ويتوقف عند هذا الحد ـ ويزيد عليه التهانوى أن التحريف يكون فى الشكل والإعراب أيضاً ، وأن بعض العلماء يسمى كل ما يحدث له تغيير « محرفا »

والحقيقة أن المطالع على نماذج التصحيف والتحريف فى مصادرها يلاحظ أن الأمثلة التى ترد عن ذلك يتنوع التغيير فيها ، دون النص على أن هذا تصحيف وذاك تحريف ، وأن منها ما يتعلق بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف وأحيانا الإعراب .

ومن كل ذلك نستخلص الأمور التالية دون تحديد حاسم :

أولا : أن كلا من التصحيف والتحريف يطلقان على رواية الخطأ الناتج عن قراءة الرسم العربى، ويدلان على مطلق التغيير والتبديل فيما يتعلق بذلك .

ثانيا : يكاد يكون من المتفق عليه أن التغيير الذى يحدث فى النقط والشكل والحروف إملائيا يندرج تحت (التصحيف والتحريف) أما التغيير فى الشكل الإعرابى فالظاهر أنه خارج عن هذا الموضوع ، فنماذجه قليلة فى كتب المتقدمين الخاصة بالتصحيف والتحريف ، وإن أكثر الصفدى ـ وهو متأخر ـ من هذه النماذج فى كتابه (تحرير التحريف) لأنه اعتمد فيه على كتب لحن العوام ، ونقل منها ما ضخم به كتابه .

ثالثا : أن كلمة (التصحيف) فى هذا النوع من الخطأ ذات شهرة تفوق فى ذلك كلمة (التحريف) وربما كان ذلك لقرب دلالتها على هذا النوع وارتباطها بسببه الذى هو القراءة من الصحف .

رابعا : الفرق بين (التصحيف والتحريف) و (اللحن) أن النوع

الأول يتعلق بالخطأ المترتب على قراءة الخط ، أما الثانى فمنشؤه خطأ النطق لعدم إجادة اللغة .

لكن ما هو السبب أو الأسباب التى جعلت هذه الظاهرة تحدث فى رواية اللغة ؟ !

الإجابة على ذلك بعبارة مختصرة هى (يرجع السبب الأساسى فى ذلك إلى الخط العربى وقابليته للتصحيف والتحريف) ذلك أن حروفه متشابهة يميز بينها النقط التى توضع فوقها أو تحتها ، كما أن التمييز بين صيغ الكلمات يعتمد على الحركات التى اعتبرت تابعة للحروف ، ولم تعتبر فى الرسم العربى حروفا مستقلة ، بل رسمت أولا نقطا فوق الحروف وتحتها وبين يديها ، ولما حدث الإعجام ـ وهو نقط كذلك ـ ومع تأخر الزمن ، أحدث الخليل ابن أحمد رسمها أبعاضا للحروف ، كما هى الصورة المستعملة حتى اليوم .

فالخط العربى فى البداية لم يكن منقوطا ولا مشكولا ، كما حدث فى المصاحف الخمسة التى كتبها عثمان للأمصار ، واستمر الناس يقرأون فيها ـ على هذه الصفة ـ ما يقرب من نصف قرن من الزمان ، وفى عهد عبد الملك ابن مروان ـ حين كثر الخطأ والتغيير ـ وضع نصر بن عاصم ـ فيما يقال ـ النقط على الحروف للدلالة على ما سمى فيما بعد (بالشكل) ثم كان (الإعجام) الذى يميز بين الحروف المتشابهة كالجيم والحاء مثلا ، وكانت نقط الشكل تباين فى شكل المداد نقط الإعجام ، واستمر الأمر كذلك على ما فيه من مشقة ـ إلى أن أحدث الخليل ـ فيما يقال ـ الشكل الذى يرسم على هيئة أبعاض الحروف ، فأراح الناس بذلك من مشقة الكتابة بنوعين من النقط .

فطريقة الرسم العربى فى تشابه حروفه وتمييزها بالنقط ، وضبط نطقها بحركات لم يكن لها رسم خاص بها مطلقا ، ثم رسمت منفصلة وتابعة للحروف العربية — يعود إليها المسئولية الأولى عن ظاهرة (التصحيف والتحريف)

ومع ذلك فقد عاون على إشاعة هذه الظاهرة وخطرها (النساخ) الذين يسمون (بالورّاقين) أولئك الذين تنحصر جهودهم فى احتراف «الوراقة» لنسخ الكتب العلمية وبيعها للناس ، ولم يكن النساخ والوراقون غالبا على علم باللغة، حتى يتمكنوا من التمييز بدقة بين كلمة وكلمة يعتمد التمييز بينهما على نقطة أو حركة أو تغيير أحد الحروف ، وحينئذ يحدث الخلط بين ذلك فى الكتابة ، وهذا نفسه معنى (التصحيف والتحريف)

ويشترك فى هذه المسئولية أيضا ـ على قلة ـ علماء اللغة أنفسهم ، فإن أحدهم قد يفهم الكلمة فهماً خاطئاً يسوغه السياق له ، أو يسوغه هو لنفسه، ثم يقرؤها ويرويها كما فهم، وإن لم يتفق ذلك الفهم مع أصلها وما قصده منها صاحبها ، ويترتب على ذلك أيضاً حدوث التصحيف ، ومما يؤيد ذلك عناية مؤلفات (التصحيف والتحريف) بإيراد تصحيفات العلماء فى قسم خاص بهم ، بل إن بعض هذه المؤلفات يفرق بين البصريين والكوفيين فى ذلك ، فيذكر أشهر العلماء من الفريقين ، مع ذكر نماذج من تصحيفات كل واحد منهم ، وأول أثر فى هـــذا الموضوع ـ فيما أعلم ـ هو كتاب « الصولى » وعنوانه (ما صحف فيه الكوفيون) وقد أورد حمزة الأصفهانى فى كتابه (التنبيه على حدوث التصحيف) قسما خاصاً للعلماء سماه (تصحيفات العلماء فى شعر القدماء) وعدد من علماء المصرين خمسة وعشرين عالماً ، فأورد نماذج من تصحيفاتهم ، وفعل مثل ذلك أبو أحمد العسكرى ، فجعل قسما خاصاً

لـ (ما وهم فيه علماء البصريين) وقسما آخر عن (ما وهم فيـــه علماء الكوفيين)

فهذه الأمور الثلاثة السابقة ـ الرسم العربى والنساخ ووهم العلماء ـ يعود إليها مجتمعة مسئولية «التصحيف والتحريف» وإن كان الرسم الكتابى أعظمها مسئولية فى ذلك .

• قال حمزة الأصبهانى : الذى أبدع صور حروف كتابة العرب لم يضعها على حكمة ، ولا احتاط لمن يجىء بعده ، وذلك أنه وضع خمسة أحرف صورة واحدة ، وهى (الباء والتاء والثاء والياء والنون) وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل(١) .

• وقال الجاحظ عن تحريف النساخ : لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام . . . ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثانى سير الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدى الجانية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطاً صرفاً وكذباً مصمتاً(٢) .

• وقال أبو أحمد العسكرى : فالاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم غزير ورواية كثيرة وفهم كبير ، وبمعرفة مقدمات الكلام وما يصلح أن يأتى بعدها مما يشاكلها ، وما يستحيل مضامته لها ومقارنته بها ويمتنع من وقوعه بعدها ـ وتمييز هذا مستعصب عسر(٣) .

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٦ .
(٢) انظر : الحيوان جـ ١ ص ٧٩ .
(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢ .

فهذه النصوص الثلاثة مجتمعة تحتوى على العوامل التى يحدث بسببها التصحيف والخطأ فى رواية اللغة بناء على ذلك ، وأخطرها ما ذكره الأصبهانى من « اتخاذ الصورة الواحدة فى الكتابة للدلالة على الحروف المتعددة » ، وهذا - فى فهمى - نموذج للتشابه بين الحروف فى الصورة ، يترتب عليه التغيير والتبديل الذى هو معنى التصحيف والتحريف بصورة عامة تشمل هذا النموذج وغيره من مظاهر التغيير فى الكتابة .

والجاحظ يصور بمرارة وأسف ما يحدث للنصوص والمؤلفات من جناية وفساد ، بسبب تداولها بين النساخ - ومن ذلك التحريف طبعا - وما يعانيه المؤلف — ومثله المحقق — من مشقة ، إذا أراد إصلاح ما فسد أو إكمال ما نقص .

وضمانات الاحتراس من التصحيف تتلخص — من النص الأخير — فى كثرة الرواية وسعة الفهم واليقظة لسياق الكلام أوله وآخره ، وكل ذلك — كما قال العسكرى - مستعصب عسر حتى على العلماء ، ولا غرابة إذن فى حدوث التصحيف منهم .

أما الفكرة الثالثة والأخيرة فى هذه الفقرة فهى بيان الصلة بين خطأ التصحيف والتحريف - الذى يرجع فى نشأته أساساً إلى الرسم الكتابى - والبحث فى اللغة .

إن الذى يرد على الذهن لأول وهلة أن هذا النوع من الخطأ يتعلق بالرسم الإملائى وقصور الكتابة العربية ، وينبغى بحثه فى هذا النطاق ، ولا شأن لذلك بدراسة اللغة التى تتجه أصلا إلى النطق لا الكتابة ، ويتفرع على ذلك أن الخطأ الذى يوجه باحث اللغة إليه اهتمامه هو خطأ اللغة حين

تنطق ، أما الخطأ الذى يعود للكتابة فيتكفل به ما سماه ابن قتيبة فى كتابه « أدب الكاتب » « تقويم اليد »

ذلك اعتراض وارد ، وفيه كثير من الحق ، فإن قضية التصحيف والتحريف تعود إلى الرسم العربى قبل أى شىء آخر ، ولو كان الأمر مقتصراً على ذلك ما كان لها مكان فى البحث فى اللغة ، لكن خطأ الكتابة لم يقتصر عليها ، بل تعدى ذلك إلى اللغة المنطوقة ، وبدا ذلك فى مظهرين :

الأول : أن رواية اللغة مشافهة كانت لها صلة قوية بالكتابة .

الثانى : أن قراءة الكتابة — وهى نطق — حملت أخطاء التصحيف والتحريف فى معانى الكلمات وبنيتها ، بل مخالفة قواعد النحو أحياناً .

إن رواية اللغة بطريقة علمية منظمة بدأت نشاطها فى القرن الثانى الهجرى ، وأول الرواة العلماء — فيما هو مشهور — أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) وحماد الرواية (ت ١٥٥) وقد عاصرهم وجاء بعدهم رواة اللغة الذين يعود الفضل إلى جهودهم الرائعة فى جمع التراث اللغوى القديم كله ، ومن المعروف أن هؤلاء العلماء الرواة لم يقتصروا فى رواية اللغة على ما عاصرهم فقط ، بل رووا الكثير عن العصور التى سبقتهم فى الجاهلية والإسلام مما لم يعاصروه ، ولم يسمعوا قائليه ، وقد وصلهم ذلك من طرق متنوعة ، كان أهمها — كما قرر ذلك الباحثون فى العصر الحديث[1] — ما كان مدوناً بالرسم الكتابى ، وما دامت الكتابة لنصوص اللغة كانت مصدراً للرواية الشفهية التى تظاهر بها العلماء ، فقد انعكس خطأ التصحيف

---

(١) انظر : مصادر الشعر الجاهلى ، فقد تكفل البحث كله بإثبات طرق نقل اللغة إلى العلماء ومنها الكتابة ، وساق لذلك أدلة مقنعة .

والتحريف بداهة على تلك الرواية الشفهية نطقاً ، وقد أورد حمزة بن الحسن الأصبهانى فى كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف » عبارة منطقية عن أرسطو تقول « كل كتابه تتشابه صور حروفها فهى على شرف تولد السهو والغلط والخطأ فيها ، لأن ما فى الخط دليل على ما فى القول ، وما فى القول دليل على ما فى الفكر ، وما فى الفكر دليل على ما فى ذوات الأشياء »(١) ويصح فهم معنى هذه العبارة بطريقة أخرى بأن نقول : إن ما فى ذوات الأشياء ينعكس على الفكر ، وما فى الفكر يعبر عنه القول ، والخط يثبت التعبير بالقول ويحافظ عليه ، ويمكن الرجوع إليه حين إرادة النطق مرة ثانية ، فإذا احتمل الخط الغلط والخطأ والوهم ظهر ذلك فى النطق .

ويؤيد هذا الفهم النظرى السابق ما حدث فعلا فى كتب التصحيف والتحريف ، إذ أن وصفهم لتحريف العلماء وتصحيفاتهم فيما أوردته من مواقف وأمثلة ، جاء صريح الدلالة على أن ذلك قد حدث نطقا لا كتابة ، وسماعاً لا رسماً .

ومما ساقه حمزة الأصبهانى عن العلماء المصحفين نصا قوله :

- أبو عبيدة : روى بيت امرىء القيس :

تجاوزت أحراساً وأهوال معشر على حراص لو يسرون مقتلى

أى : أظهروا ، والصواب فى رواية الأصمعى (لو يشرون مقتلى) ومعناها : يظهرون .

- أبو زيد : حكى ابن دريد عن أبى حاتم قال : أنشدت الأصمعى :

(جأيا ترى بليله مسجحاً)

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٧ .

فقال : صحفت ، وإنما هو (ترى قليله مسجحاً) ثم قال : من أنشدك ؟؟ قلت : أعلم الناس ، فتغافل عنى ـ وإنما عنى أبو حاتم أبا زيد .

● اللحيانى : أملى اللحيانى (مثقل استعان بذقنه) فقام إليه ابن السكيت ـ وهو حدث ـ فقال يا أبا الحسن ، إنما تقول العرب (مثقل استعان بدَفِّيْه) لأن البعير إذا رام النهوض استعان بجنبيه ـ فقطع الإملاء[1] .

فالرواية والإنشاد والإملاء كلها من صفات المشافهة لا من صفات الكتابة ، مما يدل على ما نحن بصدده من أن التصحيف والتحريف وإن كان منشؤهما الرسم والكتابة ، فقد حمل خطأهما نطق اللغة وروايتها .

ولقد سبق أن مظاهر التصحيف والتحريف تكون فى تبادل الحروف المتميزة بالنقط ، أو الشكل الذى يحدد نطق هذه الحروف ويفرق بين الصيغ ، أو وضع حرف مكان آخر وإحلاله محله مما يغير نطق الكلمة ، وينتج من ذلك أحياناً مخالفة بعض الظواهر النحوية وإن كان ذلك قليلا .

والذى يترتب على تبادل الحروف المتميزة بالنقط فى التصحيف حدوث كلمات جديدة ذات معنى مخالف لما أراده منتج النص أصلا ، وقد تكون الكلمات المحدثة من التصحيف لا معنى لها على الإطلاق ، وإنما هى هراء لغوى لا يفيد شيئاً .

أما تغيير شكل الحروف فيترتب عليه فى النطق أمثلة جديدة ، تندرج تحت صيغ صرفية مخالفة لما كانت عليه قبلا ، وقد تخرج عن صيغ الصرف ومقتضيات اللغة أصلا ، فيحكم عليها بالخطأ ، والأول من هذين النوعين انحراف فى المعنى ، والثانى انحراف لغوى فى بنية الكلمات .

---

(١) انظر : السابق ص ٦٩ و٧٧ و٩٣ على التوالى .

وتغيير الحروف غير المميزة بالنقط يترتب عليه أيضاً كلمات جديدة ذات معنى مغاير لما قصده منها صاحبها الأصلى ، أو كلمات محرفة البنية يحكم عليها أيضاً بالخطأ .

وأما الذى يترتب على التصحيف والتحريف من خطأ النحو ، فيكون إذا حدث التغيير فى شكل آخر الكلمة أو استخدام أداة فى تركيب لغوى لا يتطلبها المعنى النحوى له ، وهذا الصنف وإن كان قليلا إلا أنه يمثل جانباً يستحق الدراسة والاهتمام .

وإليك نماذج قليلة تمثل الأصناف السابقة واحتمالاتها .

اولا : التغيير فى الحروف المميزة بالنقط

● عن أبى عمرو الشيبانى قال : كنا بالرقة فأنشد الأصمعى :

عننا باطلا وظلما كما تعنز عن حجرة الربيض الظباء

فقلت له : إنما هى (تعتر) من العتيرة ، والعنز : الذبح ، فقال الأصمعى (تعنز) أى : تطعن بالعنزة ، وهى الحربة ، وجعل يصيح ويشغب ، فقلت : تكلم كلام النمل وأصب ، والله لو نفخت فى شبور يهودى ، وصحت إلى التناد ما نفعك شىء ، ولا كانت إلا (تعتر)[1] .

● وعن الجاحظ قال : مررت بمعلم وهو يلقن صبياً .

يا أبا الفياش جئى أخرج الفتيان غنا
لبش فى الأرض أياس شزنوا أملج مشا

---

(١) المزهر ج ٢ ص ٣٥٩ — شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٩٣ مع اختلاف يسير .

فقلت : بالعبرانية هذا ؟ ! قال : لا ، هو بالعربية ، فلما تأملته إذا هو مكتوب :

يا أبا العبـــاس حبى أخرج الفتيـــان عنا
ليس فى الأرض أناس شربوا أملح منـا

فقلت : أيها المعلم ، إنك ضائع بهذا البلد ، قال : نعم قذور ومرازيق[1]

ففى النموذج الأول ترتب على تغيير نقط الحروف وجود كلمتين هما (تعتر) و (تعنز) تنازع حولهما الشيبانى والأصمعى ، وكلاهما صحيح لغة ومعنى .

أما النموذج الثانى فإن تغيير نقط حروف الكلمات فيه أنتج كلمات لا معنى لها حتى ظنها الجاحظ كلاما « بالعبرانية » وقدم للمعلم بسببها النصح الساخر قائلا « أيها المعلم ، إنك ضائع بهذا البلد »

ثانيا : التغيير فى شكل الحروف

● قال خلف الأحمر : أنشد المفضل للمخبل :

وإذا ألم خيالها طُرِفَتْ عينى ، فماء شئونها سجم

فقلت : إنما هو (طَرَقَتْ) فلج ساعة ، ثم رجع عنه[2]

● قال أبو أحمد العسكرى : ومما يقع فيه التصحيف حتى شكك فى ذلك بعض العلماء ، فجعل له تفسيراً آخر ـ روى أن النبى (ص) أتاه الملكان ، فشقا بطنه ، ثم قال أحدهما (ايتنى بالسَّكِينَة) فرواه بعضهم (ايتنى بالسِّكِّينة)

---

(١) محاضرات الأدباء ج ١ ص ٦٣ .
(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٨ .

بكسر السين على أنها مؤنث (سكين) وإنما هى (السكينة) بفتح السين والكاف غير المشددة .

قال : وقد فسره ابن الأنبارى على أنه لغة فى (السكين) وأكثر أهل اللغة لا يعرفون إدخال الهاء فيها ، وهذا ذهاب عن الصواب(١) .

فى النموذج الأول غيرت (طَرَقَتْ) إلى (طُرِقَتْ) فوجدت كلمة جديدة وكل منهما تختلف عن الأخرى فى الصيغة الصرفية ، علاوة على ما غير من النقط فيهما ، وكل منهما صحيحة من حيث الصيغة والمعنى .

أما الثانى فإن التصحيف بتغيير الحركات أنتج كلمة ليست من اللغة ، وحكم عليها العسكرى بأنها « ذهاب عن الصواب »

ثالثا : التغيير فى الحروف غير المنقوطة

• روى الأصمعى بيت « أوس بن حجر »

أجونُ تدارك ناقتى بقرابها وأكبر ظنى أن جونا سيفعل

قال ابن الأعرابى : صحف الدعىّ ، إنما هو (تدارك ناقتى بقرابها) أى : ما دمت أطمع فيها(٢) .

• ورد فى كتاب « دليل لغة العرب » الكلمات الآتية والتعليق عليها :

الماس — ألماظ : تحريف

ببغان — بغبغان . تحريف(٣)

---

(١) تصحيف المحدثين ص ١٢٦ .

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٤ .

(٣) دليل لغة العرب ص ٣٢ .

فى النموذج الأول واضح الفرق بين (قرى لها) و (قرابها) بسبب استبدال اللام بالباء ، وأما النموذج الثانى فالصورة الحادثة بالتحريف خطأ لغوياً ، فالكلمتان حرفتا نتيجة تغيير السين ظاء فى الأولى ، وتغيير الباء غينا فى الثانية .

رابعا : ظواهر النحو فى التصحيف

● عن أبى عمرو قال : أنشدت الفرزدق ويده فى يدى لابن أحمر :

فإما زال سرح عن معد وأجدر بالحوادث أن تكونا
فلا تصلى بمطروق إذا ما سرى بالقوم أصبح مستكينا

فقال لى : أرشدك أم أدعك ؟ ! قلت : ترشدنى ، قال . إذا كان ممن (يسرى بالحى) فليس بمطروق ، وإنما هو (إذا سرى فى الحى) فعلمت أنى أغفلت ذاك ، وأن الأمر كما قال .

وهذا من التحريف لا من التصحيف[1] .

فمن الواضح أن الخطأ فى الجملة جاء من استخدام حرف الجر (الباء) فى الموضع الذى يقتضى فيه المقام حرف (فى) وهو خطأ يعود إلى المعانى التى ترد فى النحو لاستخدام حروف الجر فى مواطنها المناسبة ، وقد علق العسكرى على ذلك بأنه من « التحريف لا من التصحيف » ويبدو أن هذا الفهم لما يشمله التحريف من بعض ظواهر النحو قد اتسع مداه فيما بعد حتى سوغ ذلك للصفدى فى القرن الثامن الهجرى أن يورد فى كتابه « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » ما يشمل مظاهر اللحن فى النطق ، ولا يقتصر فى ذلك على النطق المترتب على الخطأ فى الكتابة .

---

(١) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٧٧ .

مقاومة التصحيف والتحريف بالرواية والتنقية

شغل « التصحيف والتحريف » أذهان علماء اللغة ، ذلك أن الخطأ الذى ترتب عليه ـ وإن كان يعود أصلا للرسم الكتابى ـ قد انعكس على النطق اللغوى ، بقراءة الكتابة ورواية القراءة .

وقد اهتم العلماء به لذلك ، إذ رأوا فيه خطرا يهدد اللغة ، وعيبا يؤاخذ عليه فاعله ، بل عارا يلحق من يصدر منه .

ومن الطريف أن نعلم أن ظاهرة التصحيف والتحريف لم يقتصر أمرها على العوام من القراء أو النساخ والوراقين ، بل تفشت بكثرة بين العلماء أنفسهم ، كما يقول حمزة الأصبهانى : قد فضح التصحيف فى دولة الإسلام خلقا من القضاة والعلماء والكتاب والأمراء وذوى الهيئات من القراء .

ولقد وجدت ظاهرة التصحيف والتحريف فى وقت مبكر ، وحملت اللغة مظاهر الخطأ التى ترتبت عليها فى الفترة نفسها التى هددتها فيه مظاهر الخطأ « باللحن » ـ حوالى منتصف القرن الأول الهجرى ـ وكما وجه العلماء جهودهم لمقاومة اللحن بدراسة اللغة ووضع قواعد النحو ، فقد بذلوا جهوداً أخرى لمقاومة التصحيف والتحريف ، بوضع قواعد من نوع آخر لضبط الكتابة وتوقى الالتباس فيها .

وعلى الرغم من أن كلا النوعين من القواعد لم يقدم الحل الحاسم الناجع لخطأ القول وقراءة الكتابة ، فإن قواعد النحو ظلت لديهم عالية سامية ، واطرد اهتمامهم بها مع اطراد نموها ، أما فى الجانب الآخر فقد أعلنو يأسهم من وسائل الضبط فى الكتابة ، وبحثوا عن وسيلة أخرى لتوقى خطأ القراءة ، فلم يجدوا غير إلزام الناس « بوجوب المشافهة فى رواية اللغة » وهو حل شاق

وغير عملى ، بالإضافة إلى أنه حاد عن موضوعه ، إذ كان من المتوقع أن يواصل العلماء جهودهم فى « إصلاح الرسم العربى وضبطه » لكنهم - فيما يبدو - حين يئسوا من ذلك ، تركوا قضيته معلقة ، والتمسوا وسيلة أخرى هى « وجوب المشافهة » وهى وسيلة فضفاضة غير عملية وغير مقنعة .

ولم تقتصر جهود علماء اللغة فى مقاومة التصحيف والتحريف على محاولة ضبط الكتابة والتواصى بالمشافهة فى الرواية ، بل راحوا - منذ القرن الرابع الهجرى وما تلاه - يبذلون جهدا آخر يتفق مع المرحلة العلمية كلها فى تلك الفترة ، وذلك بالالتفات إلى الوراء لجمع أمثلة التصحيف والتحريف فى مؤلفات تضمها ، تماماً كما راجعوا جهود السابقين فى النحو للتأليف فى « أصول النحو » وكما راجعوا مادة اللغة فى النحو للتأليف فى « الشواهد » ثم فى « الاستشهاد »

فجهود علماء اللغة فى مقاومة « التصحيف والتحريف » قد تدرجت فى الآتى :

١ — ضبط الكتابة العربية بالنقط والشكل

٢ — ضرورة المشافهة فى رواية اللغة

٣ — تنقية الأخطاء بجمعها فى مؤلفات

وهذه الأمور الثلاثة فى حاجة إلى إيضاح وتأييد ، للوقوف على جهود العلماء فيها ، ثم استخلاص أساس موقفهم الذى وجه نظرتهم ومقاومتهم لهذا النوع من الانحراف فى اللغة .

هناك رواية مشهورة عن مقاومة ظاهرة التصحيف والتحريف فى الكتابة تتناقلها مصادر التصحيف والقراءات ، ومؤدى هذه الرواية أن

العلماء تنبهوا لخطورة التصحيف والتحريف حين حدث فى قراءة القرآن ، فكان من ذلك الدافع الأصلى الذى دفعهم للبحث عن وسائل ضبط الكتابة ، فهذا الدافع الدينى هو الذى أثار همم العلماء لترقى التصحيف والتحريف فى القرآن واتخاذ الوسائل الواقية من حدوث ذلك فيه .

ولكن هذه الشهرة ينبغى أن تقتصر على موضوعها وزمانها - وموضوعها هو مصاحف عثمان المكتوبة والخطأ فى قراءتها ، وزمانها هو منتصف القرن الأول تقريبا - فلا يفهم من ذلك أن التصحيف والتحريف لم يحدث فى غيره من النصوص المكتوبة من قبل هذا العصر ومن بعده ، إذ من الثابت أن الكتابة كانت معروفة فى عصر الرسول وقبل عصره ، والمعتقد أنه قد دونت بالكتابة غير المضبوطة أمور كثيرة ، كان منها نصوص اللغة من شعر ونثر ، والمعتقد كذلك أن ظاهرة التصحيف والتحريف حدثت فى قراءة هذه المدونات قبل حدوثها فى قراءة المصاحف ، وإن كان غموض التاريخ العربى قبل الإسلام وفى غير القرآن لا يسعفنا بأدلة مؤكدة لإثبات هذا الاعتقاد .

وهذا هو نص الرواية المشهورة عن المصاحف كما أورده حمزة الأصبهانى :

• كتب عثمان المصاحف الخمسة ، وفرضها على الأمصار ، فغير الناس يقرؤون فيها نيفا وأربعين سنة ، وذلك من زمان عثمان إلى أيام عبد الملك ، فكثر التصحيف على ألسنة الناس ، ففزع الحجاج ، وسأل كتابه تدارك الأمر ، فوضعوا النقط أفراداً وأزواجاً ، وخالفوا بين أماكنها ، بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف ، ومع ذلك كان يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام ، فإذا أغفلوا الاستقصاء على الكلمة ، فلم توف الحقوق كلها من النقط والإعجام ، اعتراها التصحيف ، فالتمسوا حيلة ثالثة ، فلم يقدروا عليها .

فقد بان لمن عقل وأنصف من نفسه أن اعتراض التصحيف فى هذه الكتابة مع ما جلب إليها من الزيادة فى البيان بالنقط والإعجام ليس إلا من ضعف الأساس[١].

وينبغى ملاحظة أن « النقط » المذكور هنا قصد به « شكل الحروف » من فتح وكسر وضم وسكون وتنوين ، إذ كان — كما تقول الرواية — يوضع نقطاً أفراداً وأزواجاً بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف ، وهو ما غير فيما بعد — على يد الخليل — إلى الشكل المرسوم على هيئة أبعاض الحروف (— ، و ، ه) كما يلاحظ أن المقصود « بالإعجام » هنا هو النقط التى تفرق بين الحروف المتشابهة كالباء والتاء والثاء ، أو « الجيم والحاء والخاء » ، ولأن كلا من النوعين كان يرسم نقطاً ، فإن التمييز بينهما اعتمد على لون المداد المستعمل فى الكتابة .

ذلك جهد كبير بذله العلماء فى ضبط الكتابة ، لكنه — كما تشير الرواية — كان جهداً شاقاً لم يستطع التزامه فى كل ما كتب ، ولم يمنع تماماً حدوث التصحيف واستمراره « فإذا أغفل الاستقصاء على الكلمة ، فلم توفّ حقوقها ، اعترها التصحيف » وأنّى يكون هذا الاستقصاء دوماً إذا كان الكاتب ملزماً فى الكلمة الواحدة مثلا أن يكتب حروفها أولا ، ثم يأتى بمداد مخالف ليوفى شكلها بالنقط ثانياً ، ثم يعود للمداد الأول ليعجمها ثالثاً ، إن هذا — فى الحق — عمل مجهد للغاية ، وقد أحس العلماء أنفسهم بمشقته — كما تقول الرواية — فالتمسوا حيلة ثالثة فلم يقدروا عليها ، وبقى التصحيف مع هذا الجهد ظاهرة خطرة فى قراءة الكتابة ، وهذا — كما عبر الأصفهانى — ليس إلا من ضعف الأساس .

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٧ — ٣٨ .

أجل . . ضعف الأساس فى الكتابة ! ! هذه هى المشكلة ! ! ولو واجه العلماء هذا الأساس الضعيف بوضع أساس بديل له أو تقوية ضعفه بطريقة محكمة لحلت مشكلة الخط بصورة نهائية ، ولما بقى التصحيف والتحريف خطراً يهدد نطق اللغة ، ويؤرق علماءها .

كان من الضرورى إذن وقد ترك علماء اللغة هذا الأساس الضعيف على ما هو عليه من ضعف أن يقاوموا خطأ النطق بطريقة أخرى ، ذكرها أبو أحمد العسكرى نصاً ـ بعد أن ساق الرواية السابقة تماماً مع اختلاف طفيف فى عرضها — قال « فالتمسوا حيلة فلم يقدروا إلا على الأخذ من أفواه الرجال »[1]

والأخذ من أفواه الرجال لم ينقطع أبداً فى عصر الاحتجاج باللغة وروايتها ولا يتصور انقطاعه فى أى عصر من العصور ، لكن الذاكرة لا تقوى على حفظ النصوص إذا طالت ، وهى من ناحية أخرى لا تستطيع المحافظة على ما حفظته زمناً طويلا ، لذلك كان الناس فى حاجة إلى وسيلة أخرى لحفظ النصوص والمحافظة عليها ، وكان غريباً أن يترك العلماء قضية « الرسم العربى » دون حل حاسم ، لإبدال ذلك بإلزام الناس الأخذ من أفواه الرجال ، مع التأكد من أن هذه طريقة غير عملية .

وقد ترتب على ذلك شيوع مجموعة من الأفكار تدور حول « الرواية والكتابة » لا يصعب تفسيرها فى ضوء ما تقدم .

من هذه الأفكار مثلا الحرص الشديد على التظاهر بالرواية الشفهية وكثرة الحفظ ، وما يروى عن ذلك من غرائب الحفاظ فى ضخامة ماوعته

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣ .

ذاكرتهم من أخبار وأشعار ونوادر ، فالأصمعى - كما قيل - حفظ اثنى عشر ألف أرجوزة، منها البيت والبيتان ومنها المائة والمائتان - يلاحظ أن ذلك فى الرجز وحده - وإسماعيل بن سيار أملى معجماً كاملا من ذاكرته هو معجم « العين » إذ حفظه ، ثم ضاع منه ، فأملاه من حفظه ، وغلام ثعلب كان يحفظ أكثر من ثلاثين ألف شاهد على النحو ، إلى غير ذلك من الأعاجيب ! !

ومن هذه المظاهر الحرص على اختيار من يأخذون عنه اللغة ، للتأكد من أنه لا يعرف الكتابة والأخذ من الصحف ، فإذا أثبت الاختبار اقتراف الأعرابى لهذا الأمر المنكر ، بهرجوه وزيفوه ورفضوا الأخذ عنه .

ومن ذلك العبارة اللغوية الذائعة الصيت حتى اليوم (لا تأخذوا القرآن من مُصحفى ولا العلم من صَحفى) والمصحفى : هو الذى يأخذ قراءته عن المصحف والصحفى : هو الذى يقرأ الصحف ، فتحدث فى روايته الأخطاء ، باشتباه الحروف وتغيير الحركات .

وقد ترتب على ذلك حملة شديدة الوطأة على المصحفيّين والصحفيين جميعاً ، وغدت نسبة ذلك إلى أحد العلماء شيئاً يثير الحفيظة ويستوجب الإنكار والاستبراء ، لما يلحقه بسببه من نقص وعار .

• قال أبو أحمد العسكرى : قد فضح بالتصحيف خلق من أهل الأدب ومن الأشراف والقضاة والرؤساء وهجوا به ، وبقى ذمهم مخلدا فى بطون الكتب، وقد مدح بالاحتراز من التصحيف والتحفظ منه جماعة ، منهم خلف الأحمر، فإن الحسن بن هانىء رثاه وهو حى، فكان من أفضل ماعدد من مناقبه أن قال:

لا يهم الحاء فى القراءة بالخاء ولا يأخذ إسناده من الصحف(١) .

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٨ .

وأغلب الظن أن « أبا نواس » قصد بذلك المداعبة لا الجد ، ولا يفهم غير ذلك من شعر يقوله أبو نواس فى «رثاء إنسان وهو حى » وجو المداعبة هذا دفعه إلى إرضائه بقوله : إنه لا يصحف ولا يأخذ عن الصحف ، ولعل أبا نواس أعلم من غيره بأنه غير صادق فى هذه القضية ، خصوصاً مع خلف الأحمر مع ما هو مشهور عنه ومتهم به .

وعلى كل حال فقد قاوم العلماء التصحيف والتحريف بإشاعة الحث على المشافهة فى الرواية ، والتنفير من الاعتماد على الصحف وذم المصحفين ، وقد أفادت رواية اللغة من ذلك دون شك ، وإن كان ذلك كله — فى واقع الأمر — تظاهراً لا يتفق مع الواقع حتى من القائلين به أنفسهم ، فعظم العلماء كانوا يكتبون ويقرؤون فى الصحف ، وإلا فماذا كان يصنع أبو عمرو بن العلاء بكتبه التى ملأت — فيما يقال — حجرة إلى السقف ، وأشعل فيها النار فى سورة غضب ، ومن الذى تولى إنفاد خمس عشرة قنينة حبر ، أريق مدادها على الصحف والكسائى فى البادية يكتب عن الأعراب ! !

إن قصارى ما يفهم من الدعوة إلى المشافهة وذم الأخذ عن الصحف هو دلالتها لا حقيقة ما تنطق به ، وهى تدل على شدة الحرص على ضبط اللغة والأخذ من العلماء ، وقد اعتبر هذا فى الوقت نفسه بديلا لم يجدوا عندهم غيره لضبط النطق ، بعد أن شق عليهم ضبط الكتابة أو تغيير أساسها الضعيف .

ويبقى بعد ذلك الأمر الثالث والأخير فى معركة العلماء مع « التصحيف والتحريف » وهو « تنقية الأخطاء بجمعها فى مؤلفات » يوضحها الجدول الآتى — مما دخل فى إمكانى الحصول عليه ومعرفته — وهى مرتبة بحسب وفاة مؤلفيها :

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ الوفاة	الإشارة إلى ما هو موجود منها
١ — ما صحف فيه الكوفيون	محمد بن يحيى الصولى (ت ٣٣٥)	—
٢ — التنبيه على حدوث التصحيف	حمزة بن الحسن الأصبهانى (ت ٣٦٠)	مطبوع
٣ — التنبيهات على أغاليط الرواه	على بن حمزة البصرى (ت ٣٧٥)	مخطوط
٤ — شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف	أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى (ت ٣٨٢)	مطبوع
٥ — تصحيف المحدثين	» » » » »	مخطوط
٦ — تصحيف المحدثين	أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى (ت ٣٨٥)	—
٧ — التصحيف والتحريف	أبو الفتح عثمان بن عيسى البلطى (ت ٦٠٠)	—
٨ — تصحيح التصحيف وتحرير التحريف	خليل بن أبيك الصفدى (ت ٧٦٤)	مخطوط
٩ — التعريف فى فن التصحيف	محمد بن على الصالحى (ت ٩٥٣)	مصور

والذى ألاحظه على هذا الجانب من مقاومة « التصحيف والتحريف » ما يلى :

أولا : أن هذا جانب فى درس اللغة بدأ — فيما أعلم — فى القرن الرابع الهجرى — كما هو مبين فى الجدول — وقد اعتمد على مراجعة جهود السابقين المتفرقة ورواياتهم المتناثرة لجمعها فى مؤلفات عن ظاهرة « التصحيف والتحريف » وهى — بهذه الصفة — تعتبر تسجيلا مهما لجانب من العوامل

الطارئة على اللغة ،وبناء على ذلك فإن فائدتها فى مقاومة التصحيف والتحريف تفيد دارس اللغة والأدب تاريخياً لتحقيق النصوص ،والوقوف على مظاهر الصواب والخطأ فيها .

ثانياً : يضاف إلى ذلك أن هذه المؤلفات لم تقتصر على الإحاطة الغنية بنماذج التصحيف والتحريف وإيراد الأمثلة الكثيرة وتعداد من وقع منهم ذلك من الشعراء وعلماء اللغة والمحدثين والقراء ، بل احتوت أيضاً على تناول قضية التصحيف والتحريف، من حيث نشأتها وعواملها ،ونظرة العلماء لها ، مما أفدت منه فى أفكار هذا الموضوع أجل فائدة .

ثالثاً : يلاحظ أن مؤلفات التصحيف والتحريف قليلة نسبياً بالنظر إلى الجهود التى بذلت فى غيرها من مظاهر الانحراف فى اللغة — كاللحن مثلا — ولذلك — فيما أفهم — دلالته ؛ إذ ألفت لرصد الخطأ الذى يعود أساساً إلى قراءة اللغة المكتوبة ، وهو جانب لايصل فى أهميته إلى حد الخطأ الذى يحدث فى نطق اللغة ملحونة .

أخيراً

فإن ظاهرة التصحيف والتحريف خطأ فى رواية اللغة نطقاً نتيجة اللبس فى قراءة الخط ، وقد بذل علماء اللغة جهوداً طيبة لإصلاح هذا الخطأ فى منشئه ومظهره، والأساس الذى نستخلصه من نظرتهم إلى هذا الخطأ وجهودهم فى مقاومته يلخصه عبارة واحدة هى (إصلاح ما سماه الأصبهانى ضعف الأساس فى الكتابة ثم التحول عن ذلك إلى وجوب المشافهة فى الرواية) ذلك هو الأساس باختصار ، فهل كان حلا حاسماً لمشكلة التصحيف والتحريف ؟!

بيان ذلك فى الفقرة التالية من هذا البحث إن شاء الله .

التصحيف والتحريف من مظاهر ضعف الرسم العربى

قاوم النحاة العرب مشكلة التصحيف والتحريف التى انعكس تأثيرها على النطق بتغيير معانى الكلمات وصيغها وأحياناً قاية إعرابها ، وسلكوا فى اجتهادهم حول هذه المشكلة طريقاً طويلا بدأ أولا بمحاولة ضبط الرسم العربى بالنقط والشكل ، ومع ذلك بقى التصحيف مظهراً فى النطق يؤرق بال العلماء ، كما قرر ذلك حمزة الأصفهانى بقوله : « فقد بان لمن عقل وأنصف من نفسه أن اعتراض التصحيف فى هذه الكتابة مع ما جلب إليها من الزيادة فى البيان بالنقط والإعجام ليس إلا من ضعف الأساس »

وقد ترك العلماء هذا الأساس الضعيف على ما هو عليه من ضعف ، وتحولوا عن ذلك إلى ما ذكره أبو أحمد العسكرى نصاً بقوله « فالتمسوا حيلة ، فلم يقدروا إلا على الأخذ من أفواه الرجال » فما الرأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة ؟؟

يكون ذلك ببيان الآتى :

(ا) صعوبة إصلاح الرسم — لأية لغة — لارتباطه بقوة العرف والعادة .

(ب) الرأى فى موقف النحاة من الرسم العربى وما ترتب عليه من تصحيف وتحريف .

ينبغى منذ البداية معرفة أن رسم الكتابة لا يتطابق دائماً مع النطق ، أو بعبارة أخرى : أن صورة اللغة المنطوقة لاتتمثل تماماً فى الرسم ، ويعود ذلك — كما يقول دى سوسير — إلى « أن اللغة تتغير دائماً باطراد ، بينما تميل الكتابة إلى الثبات والمحافظة[1] » ، فالكتابة اصطلاح عرفى عام لتسجيل

(١) Coursein General Linguistics P. 27

النطق بطريقة ثابتة لا تخضع للتغيير والتطور ، إذ تبقى الصورة العرفية التى بدأت بها أولا واقفة عند نقطة البدء ، بينما يخضع النطق باللغة للتنويع والتغيير فى الأصوات والصيغ والتراكيب والأسلوب ، مما لا يد لأحد على إيقافه ، تبعاً لصلته القوية بحيوية الناطقين وعاداتهم النطقية التى تتغير من فرد لآخر ومن عصر لآخر ، بما لا تستطيع الكتابة أن تلاحقه ، فالكتابة ترتبط بالعادة بينما يخضع النطق لعرف الاستعمال ، والعادة فى الكتابة محافظة ، والاستعمال فى اللغة متطور ، والكتابة أداة لتسجيل اللغة ، بينما النطق نشاط حى لمن يستعملون اللغة .

وعلى ذلك فإن قضية إصلاح الرسم للغة من اللغات ينبغى فهمها فى إطار ظروفها ، دون أن تفرض عليها ظروف اللغة المنطوقة فعلا ، بمحاولة الربط بينهما أو إلزام الرسم مطابقة النطق ، فإن مثل هذه المحاولات غير عملية ، ولن تؤدى فى النهاية إلى نتائج ذات بال .

وقد تناول «فندريس» هذه القضية فى حديث طويل فى كتابه «اللغة»(١) فقرر أننا لا نكتب كما نتكلم ، بل نكتب كما يكتب غيرنا ، إذ نشعر بمجرد وضع أيدينا على القلم بالتزام قواعد واصطلاحات خاصة لها مجالها وأهميتها المتفردة .

وتعرض فى حديثه للشكوى من الرسم ، فقرر أنها شكوى عامة ، فلا يوجد شعب من الشعوب لا يشكو منه إن قليلا وإن كثيراً ، وما تعانيه الفرنسية والانجليزية من جرائه قد يفوق ما فى غيرهما ، حتى إن بعضهم يعد مصيبة الرسم عندنا كارثة وطنية ، ويبين أن السبب فى ذلك يعود إلى أن الرسم لا يساير دائماً حركة اللغة ، إذ تحميه قوة التقاليد التى تسنده

---

(١) انظر : اللغة من ص ٤٠٥ إلى ٤١٦ .

المدرسة والآداب وإجماع المثقفين ، وأن الكتابة بطبيعتها محافظة « فالثبات ضرورة للغة المكتوبة، لأنها تعتبر لغة مثالية حددت معالمها نهائياً ، ولا يمكن المساس بها إلا بعد فوات الأوان ، فمهما عنينا بجعل هذا الكساء مرناً مطابقاً لحنايا الجسم، فلن نستطيع مطلقاً أن نخضعه لنزوات الطبيعة، وأن نجعله ينمو بنمو الجسم ، لأنه ميت يغطى كائناً حياً » ثم امتدح الجهود التى تبذل لإصلاح عيوب الرسم فى الفرنسية وأورد الأسانيد التى يعتمد عليها القائمون بهذا الإصلاح ، من أنه لا مساس له باللغة ، وأن فيه فائدة للمتعلمين من الصغار والأجانب .

لكن « فنديس » مع ذلك يشك فى قيمة هذه الجهود ، ويرى أن هناك عقبات ضخمة لا تسمح لهذا الإصلاح أن يؤدى مهمته، وهى عقبات متنوعة ثقافية ونفسية واجتماعية وتعليمية ، تقف فى وجه هذا الإصلاح ، ثم ينتهى من ذلك إلى الرأى التالى :

— نعم . . أغلب الظن أن اللغة المكتوبة قد ولدت من اتفاق قام بين بضعة أفراد ، ولكن هذا الاتفاق قد امتد حتى شمل المجتمع بأسره ، وفرض نفسه عليه بقوة صارمة ، وليس العقل هو الذى ينظم حياتنا الاجتماعية ، بل العادة ، وحجج الفلسفة كلها عبث فى عبث أمام قدرة العادة .. فنحن عبيد العـــادات الاجتماعية إلى حد كبير ، والرسم من هذه العادات بالنسبة لكل شخص متحضر ، فلا يمكن إصلاحه إلا بأشد الحذر ، وباستيحاء العادة نفسها[1] .

أجل . . لا يمكن إصلاح الرسم إلا بأشد الحذر وباستيحاء العادة نفسها

---

(١) انظر : اللغة ص ٤١٦ .

وفى فهمى أن العادة فى الرسم لا تسمح بهذا الإصلاح أبداً ، سواء أتم بحذر أم بغير حذر ، خصوصاً إذا قطعت عادة الرسم شوطاً طويلا فى تسجيل ثقافة لغـــة ما ــ كالعربية مثلا ــ حيث لا يمكن إرجاع ذلك ولا تغييره ولا قطع الصلة به، بالإضافة إلى مايحدثه التغيير من هزات نفسية واجتماعية من العسير تحملها وتحمل نتائجها ، وأعتقد ـ إن لم يجانبنى التوفيق ـ أن كل محاولة لتغيير رسم الكتابة فى مثل هذه الظروف جهد ضائع مصيره الفشل .

فما الرأى إذن فى موقف النحاة العرب من هذا الموضوع ؟ .

من الإنصاف لعلمائنا الأقدمين أن نقرر أنهم لم يبحثوا تغيير الرسم العربى بطريقة مباشرة ، فإن الذى وجهوا إليه اهتمامهم كان أمراً آخر هو التصحيف والتحريف فى النطق ، وقد دفعهم إلى بحث ذلك المظهر سبب دينى هو تلافيه فى نصوص القرآن التى دونت بالرسم العربى فى مصاحف عثمان ، ثم عمموا بحثهم عن هذا الموضوع فى كل نصوص اللغة شعراً ونثراً ، فإصلاح الرسم العربى لديهم لم يكن موضوعا مقصوداً لذاته ، وهذا المعنى يفسر مسلكهم تجاه إصلاحه ، كما يفسر فى الوقت نفسه مسلكهم تجاه المظهر الأساسى الذى ترتب عليه وهو التصحيف والتحريف ، ذلك أنهم حصروا جهودهم فى ضبط الرسم العربى بالإعجام والشكل فقط ، ولم يتناولوا الموضوع من أساسه ، باعتبار الرسم العربى كما قال الأصفهانى من بعد «ضعيف الأساس» ، وإذا جاز أن تغيير الرسم العربى فى وقتنا الحاضر فكرة غير عملية حيث قطع شوطاً طويلا فى تسجيل الثقافة العربية ونقلها ، ففى ظنى أن هذا التغيير كان ممكنا فى هذا الوقت المبكر من القرن الأول والثانى من الهجرة ، لكن علماءنا لم يواجهوا ذلك بطريقة صريحة جريئة ، فبقى ضعف الأساس على هذه الصفة حتى اليوم ومن يدرى ؟ ؟ فربما كان وراء ذلك موانع دينية وثقافية قامت أيضاً فى وجوههم فحجرتهم عن هذا التغيير والتفكير فيه ،

ومن ذلك أن القرآن كان قد دون بهذا الرسم العربى، وأن هذا الرسم — إن صح التقدير — كان قد قطع شوطاً كبيراً فى تسجيل ثقافة العرب وعاداتهم فى الجاهلية وصدر الإسلام ، فمنعهم ذلك كله من تغييره ، وكان موقفهم مماثلا لموقفنا اليوم ، ودارت جهودهم حول ضبطه فقط ، وكان هذا غاية ما فى وسعهم .

كما أن جهودهم لتلافى التصحيف والتحريف — بالقياس إلى ظروفهم — فى مجملها جهود مفيدة ، فحاولوا ضبط الأساس ، ثم تواصوا بالرواية الشفهية وعابوا المصحفين والمحرفين حين لم يسعفهم إصلاح الخط العربى ، وأخيراً لجأوا إلى وسيلة التنقية عن طريق كتب اللحن المتخصصة — وهذا غاية جهدهم ، رحمهم الله . !!